الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.49

Distr.: General

19 November 1999
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٤٩

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غالوشكا . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/54/12 **و** Add.1، A/54/91، A/54/98، A/54/99، A/54/285، A/54/286، A/54/414، A/54/469)

١ - **السيدة جانجوا** (باكستان): قالت إن اتساع نطاق أزمة اللاجئين يهدد نظام الحماية الدولي الذي حددته هيئة العفو الدولية. ومن ثم فإن من المهم أن يكون التضامن الدولي وتقاسم الأعباء هما أساس التسويات الجديدة. ويعني تقاسم الأعباء تقاسم المسؤوليات المتعلقة بتوفير الموارد اللازمة وباللاجئين أنفسهم. وباكستان التي برهنت على احترامها للمبادئ المتعلقة بحماية اللاجئين باستقبالها على أراضيها عددا ضخما من اللاجئين منذ حوالي ٢٠ عاما تعد من أهم دعائم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إلا أن نضوب المعونة الدولية المخصصة لـ ١,٨ مليون لاجئ أفغاني في باكستان يلقي على عاتق البلد مسؤولية تكاد تكون تامة عن مهمة باهظة التكاليف وأدت الهجرة الضخمة للاجئين نحو المدن إلى مشاكل ذات طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي وقانوني، كما أوجدت مشاكل ذات طابع أمني.

٢ - إن باكستان دولة نامية لا يمكن أن تسمح لنفسها بإدماج مجموعة من اللاجئين تعادل سكان دولة عضو في الأمم المتحدة، متوسطة الحجم. وتتساءل باكستان عن سلامة مبدأ الإدماج الوطني. إن المجتمع الدولي يجب أن يواصل مساعدة اللاجئين الموجودين في الأراضي الباكستانية والعمل على إعادة تعمير إقليم أفغانستان لتيسير عودة اللاجئين.

٣ - لقد دعت اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في دورتها الأخيرة، المفوضية السامية إلى تعبئة مساعدة المجتمع الدولي بغية تسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة التي يفرضها على البلدان النامية استقبال أعداد ضخمة من اللاجئين في أراضيها. وتذكّر باكستان بأن المبادئ الواردة في الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين يجب أن يطبقا بطريقة منتظمة، وأن على البلدان التي لم توقع هذين الصكين الالتزام على الأقل بالمادة ١٤ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تعترف لكل فرد بالحق في أن يلجأ إلى بلدان أخرى أو يحاول اللجوء إليها هربا من الاضطهاد. ومن المؤسف أن يلاحظ عند طرح مشكلة حماية اللاجئين أن عددا متزايدا من الدول تعتمد تسويات تعطي الأولوية لاهتماماتها الوطنية على حساب مسؤولياتها كأعضاء في المجتمع الدولي.

٤ - ويبدو من الضروري كما أكدت ذلك اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي إيجاد شراكات بين مختلف الهيئات المعنية بحماية اللاجئين وبالتنمية لتيسير الانتقال من مرحلة اللجوء إلى مرحلة إعادة الإدماج.

٥ - **السيدة أغادجانيان** (أرمينيا): قالت إن استمرار المنازعات وتدفقات اللاجئين الضخمة الناجمة عنها تجعل من أعداد هؤلاء اللاجئين المتزايدة مشكلة رئيسية لا بالنسبة للبلدان المضارة فحسب، وإنما أيضا للمجتمع الدولي

في مجموعه. ويجب على هذا المجتمع مواجهة الصعوبات الناجمة عن هذا التطور الأخير بصورة أكثر نشاطا وفعالية. إن نجاح العمليات الإنسانية قد أصبح في الواقع شرطا مسبقا للسلام والأمن في العالم.

٦ - وإذا كانت حماية اللاجئين تعد أولا مسؤولية الدولة المضيفة، فإنه يجب التأكيد على أن هذه الدولة لا تملك في كثير من الأحيان الهياكل الأساسية التي تسمح لها بتحمل الأعباء الجديدة الناجمة عن تدفقات اللاجئين.

٧ - ومنذ عام ١٩٨٨ يمثل عدد اللاجئين في أرمينيا من جراء المذابح والاضطهاد في أذربيجان، أو النازحين في أعقاب عمليات قصف الحدود بين البلدين ١٢ في المائة من سكان أرمينيا. ويرجع السبب الأساسي لهذا اللجوء إلى أن السكان من أصل أرميني في أذربيجان بمن فيهم سكان منطقة كاراباخ العليا لا يتمتعون إلى حد بعيد بحقهم في الحفاظ على هويتهم الوطنية وثقافتهم ولغتهم ودينهم.

٨ - ومنذ عام ١٩٨٨ أصبح غالبية السكان من أصل أرميني الذين يعيشون في أذربيجان إما لاجئين وإما مشردين. بل إن المتزوجين منهم زواجا مختلطا اضطروا أيضا إلى الفرار من البلد لأن كرامتهم بل وحياتهم كانت مهددة دائما. إن هذه الأعمال الهمجية التي تعد في الواقع أول حالة تطهير عرقي في أوروبا بعد الحرب العالمية قد وضعت حدا لحركة تقرير المصير الدستورية في منطقة كاراباخ العليا.

٩ - وحكومة أرمينيا قد بذلت قصارى جهدها، رغم حالة اقتصادية صعبة نتيجة حصار أهم طرق النقل عبر أذربيجان والتدهور العام في الاقتصاد غداة تفكك الاتحاد السوفياتي، لتلبية احتياجات حوالي نصف مليون لاجئ، وإدماج هؤلاء الأشخاص في المجتمع نظرا لأن عودتهم إلى أذربيجان كانت ومازالت مستحيلة. وزاد من صعوبة الوضع الزلزال الذي حدث عام ١٩٨٨ ومازالت أرمينيا تعاني من آثاره حتى الآن.

١٠ - إن حكومة أرمينيا قد احترمت التزاماتها دائما. وقد دفعت تعويضات للأذربيجانيين الذين غادروا أرمينيا دون أن يتمكنوا من بيع مساكنهم في حين لم يحصل الأرمينيون الذين فروا من أذربيجان على تعويضات حتى الآن، وهو ما أضر بتنفيذ برنامج عمل مؤتمر رابطة الدول المستقلة المعني باللاجئين والذي وافقت عليه البلدان.

١١ - وكما جاء في تقرير المفوض السامي (A/54/12) فإن المفوضية السامية تركز مساعدتها حاليا على منح الجنسية للاجئين وإنجاز أنشطة إنمائية طويلة الأجل من شأنها مساعدتهم على الاندماج في المجتمع الأرميني. ونظرا لأن عودة هؤلاء الأشخاص إلى أذربيجان مستحيلة فقد اتخذت السلطات الأرمينية تدابير حاسمة لكفالة إدماجهم في المجتمع الأرميني. ومن ثم فإن القانون المتعلق بالمواطنة يعطي اللاجئين الحق في الحصول على المواطنة الأرمينية وبالتالي التمتع بجميع الحقوق في بلد اللجوء.

١٢ - وإذا كان المجتمع الدولي مازال بعيدا عن تسوية المشاكل الإنسانية والسياسية المتصلة بأزمات اللاجئين السائدة في أجزاء مختلفة من العالم، فإن من المشجع ملاحظة أن مسألة التعاون الدولي بوصفه وسيلة تنمية

التضامن العالمي وتقاسم المسؤوليات في مجال مساعدة المشردين، تحظى بمزيد من الاهتمام. إن مفهوم التضامن الذي يتجاوز حدود المجتمع أو الدولة، أي التضامن العالمي قد بدأ يتضح الآن في زمن العولمة.

١٣ - ويأسف وفد أرمينيا إذ يلاحظ أن عدم الاحترام المتزايد للقانون الإنساني قد ترتبت عليه آثار لا بالنسبة لحماية اللاجئين فحسب وإنما أيضا بالنسبة لأمن موظفي الخدمات الإنسانية العاملين معهم، ويعرب وفد أرمينيا عن عميق عزائه لأسر أولئك الذين استهدفهم العنف خلال السنوات الأخيرة. وهو يشكر المفوض السامي وموظفي المفوضية للجهود المستمرة التي يبذلونها لمساعدة الأشخاص الأكثر ضعفا وهم اللاجئون في عالم اليوم.

١٤ - **السيد راهولا** (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): ذكّر بأن كفالة الحماية الفعلية للاجئين تقتضي اضطلاع المنظمات الإنسانية بأدوارها كاملة مع مراعاة مسؤولية الدول والولايات الخاصة للجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ومن الضروري توثيق عرى التعاون بين الدول والمانحين من ناحية والمنظمات الإنسانية من ناحية أخرى وكذلك فيما بين المنظمات الإنسانية نفسها. وفي هذا الصدد فإن التعاون بين المفوضية السامية والمنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر في إطار برنامج لتنمية الكفاءات والمعارف المتعلقة بحماية اللاجئين قد بدأ يعطي نتائجه.

١٥ - وقال إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر اعتمدت في دورتها السابعة والعشرين برنامج عمل طلبت فيه في جملة أمور من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية الأعضاء في الاتحاد وكذلك من لجنة الصليب الأحمر الدولية التأكد من أن الأنشطة التي يضطلع بها لصالح المشردين تسمح للدول بالاضطلاع بالتزاماتها ولحكومة بلد اللجوء بإيجاد حلول دائمة. وفضلا عن ذلك، ونتيجة لتحسين تنسيقها الداخلي، أصبح في وسع الحركة الآن ضمان قيام كل كيان بالدور المنوط به ميدانيا: أن لجنة الصليب الأحمر الدولية تعنى بمناطق النزاع وما يتاخمها في حين تساعد الجمعية الوطنية للصليب الأحمر في البلد المعني - يُدعمها الاتحاد الدولي - المشردين في أجزاء أخرى من إقليم البلد.

١٦ - إن مواجهة الأزمات الإنسانية تمليها بصورة متزايدة فيما يبدو وسائط الاتصال. فالمجتمع الدولي الذي يتلقى كمية ضخمة من المعلومات بشأن كوسوفو أو الشيشان قد أوشك على نسيان أزمات أخرى أثارتها تحركات ضخمة للسكان في مناطق أخرى من العالم. ولكن هذه المواجهة يجب أن تستند أساسا إلى الاحتياجات الأساسية لضحايا المنازعات.

١٧ - ومن أكثر الظواهر إثارة للقلق في السنوات الـ ١٠ الأخيرة ظاهرة الانعدام المتزايد للأمن التي يعمل في ظلها أفراد المنظمات الإنسانية والتي تشكل تهديدا للمستفيدين ولموظفي المعونة الإنسانية في آن واحد. وإزاء هذا التدهور في ظروف العمل - من جراء الطبيعة المتغيرة للصراعات والاتحاد بين اللاجئين والعناصر المسلحة وزيادة عدد الذين يتدخلون في عمليات الإنقاذ - فإنه يتعين على المنظمات الإنسانية تدريب موظفيها والمتطوعين المساعدين لهم لزيادة الأمن الميداني. وفضلا عن ذلك فإن من المهم الحرص على ألا يؤدي استخدام

الهياكل العسكرية في الأغراض الإنسانية إلى زرع الشك في أدوار كل من الدوائر السياسية والجيش والمنظمات الإنسانية.

١٨ - **السيد أصوماني** (مكتب اتصال مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مقر الأمم المتحدة): أعرب عن عميق شكر المفوض السامي لمظاهر الدعم العديدة التي حظت بها المفوضية في الدورة الحالية للجنة الثالثة والتي لن يتسنى لها بدونها الاضطلاع بولايتها. وفضلا عن ذلك فإن المفوضية تشيد بجورجيا وكازاخستان وسوازيلند لانضمامها إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ وتأمل في أن يشجع ذلك الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

١٩ - وقال إن الموضوع الذي استقر عليه رأي اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الخمسين "تعزيز الشراكة لضمان الحماية، بالنظر أيضا إلى الأمن" قد وجد قبولا في العديد من الكلمات التي ألقيت خلال النظر في البند ١١١ من جدول الأعمال. وأشير إلى العديد من نماذج الشراكة وطالب المتكلمون في كثير من الأحيان بتعزيز هذه الشراكات أو تنسيقها بصورة أفضل. وفي هذا الصدد فإن تعريفا أفضل للمهام قد يكون ضروريا لتفادي ازدحام مجال التدخل كما لوحظ ذلك خلال الأزمات الأخيرة وهو ما قد يضر جديا بفعالية العمليات الإنسانية.

٢٠ - وبدا الأمن أيضا من خلال كلمات الوفود بوصفه موضوعا يثير قلقا بالغا - أمن اللاجئين، أمن الدول التي تواجه الآثار المزعزعة للاستقرار التي تصاحب نزوح السكان على نطاق واسع وأمن موظفي المساعدات الإنسانية - وكذلك حرية الوصول إلى اللاجئين وضرورة الإبقاء على الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين. وفي هذا السياق فإن فكرة "سلم الخيارات" التي اقترحها المفوض السامي قد اعتبرت مفيدة من قِبَل البعض وينوي المفوض السامي إيلاءها مزيدا من التعمق.

٢١ - كما أكدت الوفود مرات عديدة أهمية منع المنازعات وإعادة البناء بعدها، وهما استراتيجيتان وثيقتا الترابط. وأبرز العديد من الوفود أن احترام حقوق الإنسان وبخاصة حقوق الأقليات له دور هام في منع المنازعات.

٢٢ - وأشير في كلمات عديدة إلى مبادرات إقليمية هامة (برنامج عمل المؤتمر المعني باللاجئين لبلدان رابطة الدول المستقلة، ومختلف المبادرات التي قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية، وميثاق الاستقرار لأوروبا الجنوبية - الشرقية) وذكّر أحد الوفود بأن من الضروري أن تأخذ تسويات السلام في الاعتبار على النحو الواجب المسائل الإنسانية كيما يستمر هذا السلام. واهتمت وفود عدة بعملية بروكينغنز، وهي محاولة جديدة لملء الفراغ بين مرحلة الاغاثة ومرحلة التنمية وطالبت بمعلومات حول تقدمها.

٢٣ - وبالاضافة إلى التحديات التي تواجهها المفوضية السامية في عمليات التنفيذ في مختلف مناطق العالم (كوسوفو ويوغوسلافيا السابقة وتيمور الشرقية والغربية والحالة في ليبريا، وفي سيراليون وجمهورية الكونغو

الديمقراطية وبوروندي وأنغولا. والحالة في شمال القوقاز مع قرب حلول فصل الشتاء) فإن هناك مشكلة أخرى هي عدم كفاية الموارد سواء من حيث التمويل أو من حيث الإرادة السياسية، لا لكي يتسنى للمفوضية الاضطلاع بولايتها فقط وإنما لتنفيذ اتفاقات السلام بما في ذلك إعادة الاستقرار والتنمية. وأكد البعض أن تحركات السكان في أفريقيا لم تحظ بنفس الاهتمام الذي تحظى به الآن أزمات أخرى، والمفوض السامي مصمم على معالجة هذا الخلل.

٢٤ - وإذا كانت التحديات المواجهة هائلة فإن الكلمات التي ألقيت خلال هذه المناقشة تحمل على الأمل في أن يبرهن المجتمع الدولي على قدرته على مواجهتها وعلى إعادة الكرامة والثقة والأمل إلى اللاجئين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.